مجتمع

البيرو: 100 ألف طفل يتيم بسبب كوفيد-19

أعلنت وزيرة المرأة أناهي دوراند أنّ جائحة كوفيد-19 يتّمت نحو 100 ألف طفل في البيرو، إحدى أكثر دول العالم تضرّراً من فيروس كورونا لناحية أعداد الوفيات بالنسبة لعدد السكان. وقالت: «للأسف، فقد ما يقرب من 98 ألف طفل الأب أو الأم أو ولي الأمر خلال فترة تفشي الوباء». وأسفت لأنّ البيرو هي الدولة الأولى في العالم لناحية عدد الأطفال الذين فقدوا أهلهم بسبب الجائحة. كما أوضحت أنّ وزارتها تدفع حالياً راتباً شهرياً قدره 200 سول (حوالي 50 دولاراً) لأكثر من 18 ألف أسرة. (فرانس برس)

المجر: الشرطة تطلق النار على شاحنة تقل مهاجرين

أعلنت شرطة مقاطعة ديور-موشون-سوبرون المجرية إطلاق النار على شاحنة تقل نحو 30 شخصاً يفترض أنهم مهاجرون سريّون بعد اجتيازها نقطة تفتيش على الحدود مع النمسا من دون توقف. وذكرت أن الدوريات في قرية هاركا الحدودية لمحت الشاحنة تتجه بسرعة كبيرة نحو المعبر. واعتقلت سائقها وهو مصري الجنسية ونحو 30 راكباً لم تعرف جنسياتهم، كانوا في صندوق الشاحنة. ووفقاً للشرطة، أعادت السلطات المجرية ما بين 2000 و2500 مهاجر على الحدود الجنوبية للبلاد مع صربيا ورومانيا أسبوعياً في الأسابيع الأخيرة من عام 2021. (رويترز)

تراجع عدد سكان بلغاريا

أظهرت تقديرات أولية لإحصاء أجري في سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول 2021، تراجع عدد سكان بلغاريا بنسبة 11,5 بالمائة خلال العقد الماضي، في أكبر انخفاض تشهده البلاد منذ انتهاء العهد الشيوعي.

وحدد الإحصاء العدد الحالي لسكان أفقر دولة في الاتحاد الأوروبي بـ 6,5 ملايين شخص في مقابل 7,3 ملايين عام 2011. وأوضح مدير معهد الإحصاء سيرغي تسفيتارسكي في مؤتمر صحافي عقده أن «الانخفاض الكبير في عدد السكان نتج من أعلى معدل وفيات في الاتحاد الأوروبي بسبب شيخوخة السكان، ومن هجرة كُثر إلى الخارج».

ويمثل الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً نحو ربع السكان مقابل نسبة 18,5 في المائة قبل عشر سنوات، علماً أن بلغاريا شهدت حركة هجرة كبيرة بعد الانتقال إلى الديمقراطية عام 1989. والتي توسعت بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي عام 2007. وناهز عدد سكان بلغاريا 9 ملايين في نهاية عهد الشيوعية، ثم انخفض إلى 8,5 ملايين عام 1992، و7,9 ملايين عام 2001، وأقل من 7 ملايين في 2011، ما جعلها إحدى الدول التي تشهد أكبر موجات هجرة في العالم.

ونقل موقع «دنيفنيك» الإخباري عن تسفيتارسكي قوله إن «عدد سكان بلغاريا حالياً يعادل عددهم عام 1934. وأشار إلى أن التعداد السكاني أظهر استمرار هجرة سكان الريف، خصوصاً من المنطقة الشمالية الغربية الفقيرة، علماً أن العاصمة صوفيا التي يبلغ عدد سكانها 1,5 مليون، اعتبرت المدينة الوحيدة التي ارتفع عدد سكانها بنسبة 14,7 في المائة خلال العقد الأخير. (فرانس برس)

(ارتور فيدالك/ Getty)

«الخوف من طالبان» يضبط أمن كابول

كابول ـ **صبغة الله صابر**

قبل أن تسيطر حركة «طالبان» على أفغانستان في أغسطس/ آب الماضي، عانى المواطنون، خصوصاً سكان العاصمة كابول، من الجرائم الكثيرة التي ترتكب في الشوارع، وفي مقدمها السرقة التي كانت تحصل عشرات منها يومياً، وتترافق بعضها مع قتل الجناة مواطنين أو جرحهم.

وقد قل عدد السرقات إلى حد كبير في مرحلة الحكم المتجدد لـ«طالبان»، ولم يحدث إلا عدد قليل منها، بحسب ما ينقله المواطنون، في حين تعلن أجهزة أمن الحركة يومياً عن اعتقال عدد من الضالعين في أعمال مخالفة للقانون.

في 6 يناير/ كانون الثاني الجاري، أعلنت وزارة الداخلية الأفغانية عن اعتقال خلية تضم سبعة أشخاص اتهمتهم بالتورط بأعمال سرقة وخطف أشخاص من أجل الحصول على فدى مالية، وقالت في بيان: «خطفت الخلية شاباً من الضاحية رقم 15 بالعاصمة كابول، فتحركت الأجهزة ونجحت خلال ساعات قليلة في كشف أفرادها واعتقالهم في الضاحية رقم 4. وجرى تحرير الشاب المخطوف من قبضتهم، وصودرت أنواع مختلفة من الأسلحة في حوزتهم، علماً أن التحقيقات الأولية كشفت ضلوع الخلية أيضاً في أعمال سرقة مختلفة، تشمل ما يعرف بعمليات الشوارع، وأعترف أفرادها المعتقلون بارتكاب جرائم».

يعلق أحد وجهاء العاصمة كابول، يدعى عبد الستار بوبل، على تحسن الوضع الأمني بالقول لـ«العربي الجديد» بالقول: «رغم كل المشاكل التي نواجهها في هذه الفترة العصيبة من بطالة وغلاء وفقر، لكننا نقدر الجهود التي تبذلها طالبان في توفير الأمن، والتي جعلت أعمال السرقة تقل كثيراً لدرجة أنها باتت شبه معدومة، خصوصاً في كابول، وموجودة بوتيرة منخفضة جداً في مناطق أخرى. والحقيقة أننا لم نكن نجسر على الخروج من المنازل بعد صلاة المغرب، وهو ما نفعله حالياً من دون خوف أو قلق، علماً أن مقاتلي طالبان ينصبون حواجز أمنية مكثفة في أنحاء المدينة، ويفتشون بدقة كل سيارة عابرة، ما يجعلنا نشيد بهذا العمل».

لكن حبيب الله حبيبي، الذي يسكن في منطقة جهار قلا، وسط العاصمة، يرى أن أعمال السرقة موجودة بنسب متفاوتة في كابول، «فهي قليلة نسبياً في المناطق المحصنة أمنياً، ويقوم بها شبان بلا عمل ينتمون إلى المنطقة ذاتها، ويسرقون هواتف خلوية ونقوداً بقوة السلاح من الناس قبل أن يختفوا في أحيائها لأنهم من سكانها. أما في المناطق النائية التي لا تظهر الحركة اهتماماً كبيراً بها، مثل منطقة جهار، فتنشط فيها خلايا تقوم بأعمال سرقة وخطف، لكنها أيضاً خائفة من قوات طالبان». لم تقتصر جهود أجهزة الأمن في حكومة طالبان على العاصمة كابول، بل طاولت مدناً رئيسة أخرى، خصوصاً تلك التي تشهد حركة تجارية نشطة، مثل مدينة جلال أباد، عاصمة ولاية ننغرهار (شرق). وفي الأول من يناير/ كانون الثاني الجاري، اعتقلت الشرطة 194 مشبوهاً في ضلوعهم بأعمال سرقة ونهب وخطف خلال الأشهر الماضية.

وقال حافظ بلال أحمد، نائب مسؤول أمن ولاية ننغرهار، في مؤتمر صحافي عقده في الأول من يناير/ كانون الثاني الجاري: «تعمل أجهزة الأمن ليلاً نهاراً من دون كلل لتوفير الأمن وحماية سكان مدينة جلال أباد. وقد أوقفت أشخاصاً ضالعين في أعمال سرقة ونهب وخطف، وفي حوزتهم أنواعاً مختلفة من السلاح استخدموها في تنفيذ سرقات». كما أكد بلال أحمد أن «أنشطة أجهزة الأمن لا تقتصر على مدينة جلال أباد، عاصمة ولاية ننغرهار، بل تمتد إلى مناطق أخرى. وهناك تحسن ملحوظ في حالة الأمن».

ولا تعيش كل المدن الأفغانية على وتيرة أمنية وحدة، فما زالت مدينة ترينكوت، عاصمة ولاية أورزجان (جنوب)، مثلاً، تعاني من وجود أعمال سرقة ونهب وخطف. ويقول بعض سكانها إن أعمال السرقة ارتفعت كثيراً خلال الأيام الأخيرة. ويقول ندا محمد، وهو أحد سكان مدينة ترينكوت، الذي تعرض أخيراً لعملية سرقة، لـ«العربي الجديد»: «أعمال السرقة متواصلة في المدنية كما كانت في السابق وأصبحت أكثر. وقوات طالبان تبذل كل جهودها للقضاء على أعمال السرقة والنهب، وهو ما لم تستطع تحقيقه حتى الآن».

إلى ذلك، أكد الناطق باسم أجهزة الأمن في الولاية قاري آغا ولي قريشي، لـ«العربي الجديد»، أن قوات الأمن تعمل ليلاً نهاراً لحماية جميع المواطنين، مشيراً إلى أن «أحداثاً مماثلة تحصل، لكن لا صحة للحديث عن أن عددها مرتفع».

أفغان سعيدون

رغم تراكم المشاكل المعيشية والاقتصادية في حياة الأفغان منذ أن سيطرت حركة «طالبان» على البلاد في أغسطس/ آب الماضي، وبينها تلك المرتبطة بتجميد الأصول وتدهور قيمة العملة وانتشار الفقر، يؤكد سكان العاصمة كابول سعادتهم بتحسن الوضع الأمني، ويقدرون الجهود التي تبذلها «طالبان» في هذا الشأن.

تحقيق

مدارس لبنان
عودة إلى التعليم الحضوري وسط الانهيار

بعد عطلة طويلة فرضتها الأعياد وجائحة كورونا، تفتح مدارس لبنان أبوابها بعد غد الإثنين، وسط ارتفاع كبير في عدد الإصابات بكوفيد-19. وإن اتخذت الإجراءات الضرورية في محاولة للسيطرة على الأزمة الصحية، يستمر الانهيار الاقتصادي

يجبر التلامذة على وضع الكمامات داخل الصفوف (حسام شبارو/ الأناضول)

بيروت ـ ريتا الجقال

تستأنف مدارس لبنان، بعد غد الإثنين، التعليم الحضوري بعد عطلة أعياد طويلة «محضّنة» نفسها صحياً بإجراءات وقائية لمواجهة فيروس كورونا الجديد من دون أن تتسلّح اقتصادياً للوقوف في وجه الانهيار المالي المعيشي. وعلى الرغم من إعلان وزير التربية والتعليم عباس الحلبي عن فتح المدارس أبوابها في العاشر من يناير/ كانون الثاني الجاري، تكثر التحذيرات من أن العام الدراسي بات في دائرة الخطر، كما أن الإضرابات متواصلة في التعليم الرسمي وعدد كبير من المدارس الخاصة مهدد جدياً بالإقفال.

يقول الأمين العام للمدارس الكاثوليكية الأب يوسف نصر، لـ«العربي الجديد»، إن «الموضوع الصحي في غاية الأهمية، ولكن لا يكفي التركيز عليه فقط، إذ إن المدارس أمام معاناة كبيرة وتستغيث للبقاء والصمود، وهناك عدد كبير منها مهدد جدياً بالإقفال، ولا سيما في الأطراف والقرى الجبلية وتلك المجانية التي يفوق عددها 300 مدرسة، في حال لم تتدخل الدولة سريعاً للمساندة ووضع حلول متكاملة شاملة لا ظرفية ولا مؤقتة». يتابع: «الأعباء كبيرة جداً على المؤسسات التربوية، وهناك تململ من قبل الهيئة التعليمية في المؤسسات التربوية الخاصة ومعاناة كبيرة من قبل الأهالي في دفع الأقساط. بالتالي، على المؤسسة التربوية تأمين الأعباء الباهظة ومصاريف التشغيل. وفي الوقت نفسه، تريد الوقوف إلى جانب المعلمين ليتمكنوا من الحضور إلى المدرسة، وفي المقابل، فهي ليست قادرة على تحميل الأهل أعباء إضافية كبيرة في ظل معاناتهم».

ويسأل نصر: «إلى متى ستبقى المدارس صامدة في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة وبالأخص في ظل غياب مساندة الدولة لها». ويقول: «لا يجوز أن تقف الدولة متفوقة بأيدي ومتفرجة على ما تعانيه المؤسسات التربوية. ونحن نعلم أن وزارة التربية حريصة على استمرارية العام الدراسي وألا يتوقف بعد انتهاء الفصل الأول، ولكن كم ستتحمل المدارس وتستمر بأداء رسالتها؟». ويشير نصر إلى أن «بعض المساعدات التي تعطى لا تكفي وليست منهجية وبالتالي لا ديمومة للمؤسسات في حال بقيت المساعدات ظرفية ووقتية، فنحن نتحدث عن عام دراسي وأكثر»، موضحاً أنه يتوجّب على الدولة أن تنظر إلى المؤسسات التربوية، سواء من خلال صرف مبلغ 500 مليار ليرة لبنانية (الدولار يساوي نحو 29500 ليرة بحسب سعر الصرف في السوق السوداء)، أو دفع مستحقات المدارس المجانية، أو من خلال تحمّل أعباء الكهرباء والمازوت والوقود وبدل النقل».

وكان رئيس الجمهورية ميشال عون قد وقّع في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي القانون رقم 247 الذي ينصّ على تخصيص 500 مليار ليرة كمساهمة في جزء من أقساط التلامذة اللبنانيين في المدارس الخاصة غير المجانية عن العام الدراسي 2019 – 2020 (350 مليار ليرة)، ودعم صناديق المدارس والثانويات والمعاهد الرسمية (150 مليار ليرة).

بدوره، يطالب الأمين العام السابق للمدارس الكاثوليكية ومدير إحدى المدارس الخاصة في لبنان الأب بطرس عازار بإنقاذ المدارس، ولا سيما الخاصة، التي تقع ضحية التعليم الرسمي في كثير من المحطات والمراحل، ويقول: «سنفتح أبوابنا يوم الإثنين، ولكن على ماذا حصلنا في المقابل؟ لا خطة مدروسة لحماية الجميع. ينصبّ تركيز المساعدات على التعليم الرسمي وكأن المدارس الخاصة لا تواجه تحديات وجودية كبيرة، فنحن أمام واقع صعب، إذ إن الأهالي غير قادرين على دفع الأقساط، والمدارس غير قادرة إلا على تأمين مبلغ زهيد لتسيير أعمال المدرسة، عدا عن وجع الأساتذة الذين ما عادت رواتبهم تساوي شيئاً وباتوا عاجزين عن تعبئة الوقود لسياراتهم للوصول إلى المدارس».

ويقول: «قد نتخذ موقفاً نبلغه للأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية واتحاد المؤسسات التربوية الخاصة في لبنان. فالشعارات بالصمود لن تؤدي إلى نتيجة، ونحتاج إلى خطوات ملموسة لتأمين استمرارية العام الدراسي الحالي على الأقل»، لافتاً إلى أن المدارس الخاصة تواجه خطر الإقفال عدا عن هجرة عدد كبير من الأساتذة، يتابع أن «الوضع بات يحتاج إلى مؤتمر تربوي تشارك فيه جميع الفعاليات الاقتصادية والسياسية والتعليمية والتربوية والاجتماعية والإدارية لتأمين مستقبل لبنان والتعليم في البلاد».

من جهتها، تقول رئيسة اللجنة الفاعلة للأساتذة المتعاقدين في التعليم الأساسي الرسمي نسرين شامين، لـ«العربي الجديد»، إنه لا يمكن للمسؤولين الحديث عن العودة إلى التدريس من دون منح الأساتذة أو حتى الطلاب حقوقهم، وتؤكد أنّ الأساتذة المتعاقدين هم آخر الذين يحصلون على أبسط حقوقهم إذا لم تصل إليهم المنح الاجتماعية ولا مبلغ التسعين دولاراً الذي يفترض تقاضيه، ولا زيادة لبدل النقل أو بدل ساعة العمل من 20 ألف ليرة إلى 36 ألف ليرة.

وتلفت شامين إلى أن «70 في المائة من الكادر التربوي في التعليم الرسمي من الأساتذة المتعاقدين ولا رواتب شهرية لهم، بل يتقاضون أتعابهم 3 مرات في السنة، كما أنهم من دون ضمان اجتماعي، فإذا كان المعلمون الذين يتقاضون راتباً شهرياً ونالوا زيادة بدل نقل غير قادرين على الصمود بالحد الأدنى، فكيف هي إذاً حال الأساتذة المتعاقدين الذين مرّت ثلاثة أشهر ولم يقبضوا شيئاً، وسينتهي العام الدراسي ولم نحصل على أي زيادة أو مساعدة وُعدنا بها».

وتقول شامين إن «البنك الدولي خصص 37 مليون دولار كحوافز مالية لمعلمي المدارس الرسمية ولكنهم خصصوا مبالغ منها لتغطية العجز في المدارس الرسمية، علماً أننا لا نعرف شيئاً بعد بشأن اعتمادات وزارة التربية والتعليم وكيف صرفت هذه الأموال».

في ذلك، يقول رئيس رابطة التعليم الأساسي في لبنان حسين جواد، لـ«العربي الجديد»، إن «الرابطة ترفض العودة إلى التعليم الحضوري لسببين، الأول صحي نتيجة وسائل الوقاية غير المؤمنة للمدارس وعدم توفر فحوصات كورونا (PCR) مجانية للمعلمين والتلامذة رغم الوعود التي نسمعها، والثاني والأهم اقتصادي، إذ لم يعد بمقدور الأساتذة أصلاً الذهاب إلى المدرسة في ظل تحليق أسعار الوقود».

ويلفت جواد إلى أن «الرابطة فكت الإضراب سابقاً نتيجة وعود الحكومة التي سرعان ما نكثت بها، سواء على صعيد حصول الأساتذة في الملاك والتعاقد والمستعان بهم على مبلغ تسعين دولاراً في الشهر، وتقديم مساعدة نصف أساس راتب إضافية شهرية لأساتذة الملاك، وزيادة بدل النقل إلى 64 ألف ليرة، مع العلم أن أسعار المحروقات ارتفعت كثيراً منذ تاريخ الاتفاق وحتى اليوم وهي في مسار تصاعدي مستمرّ، بيد أن هذه الوعود لم تترجم بعد تنفيذاً، وما وزع من مبالغ كان انتقائياً وبلا معايير واضحة».

تبعاً لذلك، يؤكد جواد أنه على الرغم من إعلان رئيس الوزراء نجيب ميقاتي الإفراج عن الاستحقاقات المالية، «بيد أننا لم نلمس شيئاً، ونحن مستمرون في إضرابنا إلى حين تحصيل حقوقنا ووضع مسار زمني لتصحيح الأجور وصرف جميع الحوافز المالية وتنفيذ كامل الوعود، لا أن تبقى حبراً على ورق».

أما رئيسة اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة لمى الطويل، فتقول لـ«العربي الجديد»، إن «العودة ضرورية ويجب أن تترافق مع إجراءات رقابية صارمة لمنع تفشي كوفيد-19، إذ لا يمكن خسارة عام دراسي ثالث على الرغم من المشاكل الاقتصادية الحادة وحتى الاستشفائية في ظل الفاتورة الباهظة وصعوبة الوصول إلى الدواء، إذ إن الأمن التربوي في لبنان بخطر». وتؤكد الطويل أن «الوضع مخيف جداً وضبابي والعام الدراسي في خطر، وخصوصاً مصير الامتحانات الرسمية في ظل التوقف المستمر للتدريس في المدارس الرسمية التي لم تفتح أبوابها بشكل طبيعي بعد مرور 3 أشهر على انطلاق العام الدراسي. من هنا، يتوجب على الدولة أن تتدخل وتتدارك الوضع وإلا فنحن ذاهبون إلى كارثة». وفي 18 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، أعلن رئيس الوزراء نجيب ميقاتي، عقب ترؤسه اجتماع لجنة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية على سير المرفق العام، عن سلسلة قرارات، أبرزها إقرار بدل نقل يومي حضوري قدره 64 ألف ليرة، ودفع مساعدة اجتماعية قدرها نصف راتب عن شهري نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول قبل الأعياد، على ألا تقل عن مليون ونصف المليون ليرة لبنانية، وألا تزيد عن 3 ملايين ليرة. وتشمل المنحة الاجتماعية كل من يخدم المرفق العام في القطاع العام، من موظفين وأجراء ومستخدمين ومتعاقدين ومتقاعدين وعمال الفاتورة وسواهم.

> نصر: لا يجوز أن تقف الدولة مكتوفة الأيدي أمام ما تعانيه المؤسسات التربوية

> البنك الدولي خصص 37 مليون دولار كحوافز مالية لمعلمي المدارس الرسمية

500 مليار

مساهمة مالية أقرّت في جزء من أقساط التلامذة في المدارس الخاصة غير المجانية عن العام 2019 – 2020

فلسطينيات الداخل: حالات تعنيف وقتل

تحديات كثيرة تواجه فلسطينيات الداخل في ظل ارتفاع نسبة العنف بحقهن حدّ القتل، عدا عن التمييز الذي تمارسه السلطات الإسرائيلية بحقهن، وإن كن قد بدأن يرفعن الصوت قليلاً

حيفا ـ ناهد درباس

تُعاني النساء في الداخل الفلسطيني من التمييز الذي يمارسه الاحتلال الإسرائيلي وأجهزته من شرطة وقضاء من جهة، بالإضافة إلى ذكورية المجتمع من جهة أخرى. في هذا السياق، تقول مديرة جمعية «النساء ضد العنف» نائلة عواد إنه «خلال العامين الماضيين وفي ظل تفشي فيروس كورونا الجديد، زاد عدد النساء اللواتي توجهن إلى مراكز الحماية»، لافتة إلى توجه 75 امرأة و107 أطفال إلى مراكز الحماية حتى شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. أضافت أن 45 في المائة من هؤلاء النساء هن فلسطينيات يفتقدن الدعم اللازم لكسر حاجز الصمت، علماً أنهن بتن أكثر إدراكاً لحقوقهن بدليل إقدامهن على التوجه إلى مراكز الدعم وتلك التابعة لوزارة الرفاه والضمان الاجتماعي، لكنها تأسف لعدم وجود خدمات كافية من أجل دعمهن وحمايتهن، وخصوصاً من قبل الوزارة وأجهزة الشرطة.

وبحسب بحث أعدّته المحامية شيرين بطشون شمل الفترة الممتدة من عام 2008 وحتى عام 2018، تبين أنه تم تقديم لوائح اتهام في 64 في المائة من جرائم قتل النساء اليهوديات، وصدرت أحكام ضد المجرمين بنسبة 75 في المائة. في المقابل، قدمت لوائح اتهام في 58 في المائة من جرائم قتل النساء العربيات، ودين 35 في المائة فقط من المتهمين في هذه القضايا، ما يعني أنّ 65 في المائة من المتهمين ما زالوا يتجولون بين الناس. وتوضح عواد أن هذا يدل على تقاعس الشرطة وتمييز النيابة العامة. من جهة أخرى، تشير إلى أن تفشي كورونا كشف مدى تقاعس الأجهزة الحكومية عن حماية النساء، وقلة عدد المساعدين الاجتماعيين في عدد من المناطق».

وتتحدث عواد عن إطلاق موقع إلكتروني لرصد أسماء نساء قتلن منذ عام 1929، بهدف التوثيق والاستذكار، مشيرة إلى أن الجرائم ليست مجرد أرقام بل هي قصص نساء كانت لديهن أحلامهن قبل أن يقرر أشخاص إنهاء حياتهن. وتوضح أن «التوثيق قد يكون مفيداً في حال تقرر تقديم لوائح اتهام جديدة، ولتبقى ذكرى هؤلاء النساء حية في قلوبنا وعقولنا». وتشير إلى أن الجمعية ساهمت بالتعاون مع السلطات المحلية في إعداد خطط لمناهضة العنف، مشددة على أهمية نقل العمل إلى المجلس البلدي. وتختتم عواد حديثها قائلة: «أطلقنا تطبيقاً على الهواتف الذكية ليكون متاحاً للنساء المعنّفات الاتصال والتعبير عن أنفسهن، وخصوصاً في ظل تفشي كورونا».

من جهةٍ أخرى، تقول مديرة منظمة «كيان ـ تنظيم نسويّ فلسطينيّ» رفاه عنبتاوي: «كان العام الماضي مليئاً بالتحديات في ظل ازدياد نسبة العنف ضد النساء بشكل خاص وصولاً إلى حدّ قتلهن». ويشار إلى مقتل 12 امرأة فلسطينية في جرائم قتل مختلفة، فيما بلغ عدد ضحايا جرائم القتل التي نُفّذت غالبيتها بإطلاق النار في البلدات العربية 73 قتيلاً وقتيلة، حتى العاشر من سبتمبر/ أيلول 2021. وبحسب عدد من المؤسسات والمنظمات النسوية، فقد شهدت الأعوام الثلاثة الأخيرة ارتفاعاً في نسب التبليغ عن حالات العنف ضدّ النساء، ما يدلّ على ارتفاع في حالات العنف نفسها، وخصوصاً خلال جائحة كورونا. كما تلفت عنبتاوي إلى تراجع الخطاب الحقوقي والنسوي في المجتمع وعدم تحمّل المسؤوليات في ما يتعلق بقضايا قتل النساء وتعنيفهن، «ولا ننسى التأثير الكبير لتفشي كورونا على المجتمع». في المقابل، تتحدّث عن بعض الإيجابيات من قبيل «زيادة نسبة تبليغ النساء عن تعرضهن للعنف، بالإضافة إلى التواصل مع المؤسسات النسوية. كما لجأت كثيرات إلى كيان للتبليغ عن تعرضهن للعنف والحصول على استشارات قانونية ودعم نفسي».

وتلاحظ زيادة نسبة الوعي في ظل ارتفاع نسبة الراغبات في الحديث عن العنف. وقد أقدمت نساء على تقديم شكاوى للشرطة أو التواصل مع بعض المؤسسات المعنية. تضيف: «نشهد ارتفاعاً في نسبة الوعي لدى النساء لكسر حاجز الخوف والصمت وتقديم المساعدة للنساء المعنّفات، الأمر الذي يشير إلى مدى صعوبة الوضع. وهذا يتطلب تكثيف العمل لتوفير بيئات آمنة للنساء حتى لا يسكتن عما يتعرضن له». تتابع عنبتاوي أن «النساء عادة ما يكنّ ضحايا العنف كونهن فئات مستضعفة ومهمّشة في المجتمع الذي يتعامل معهن بدونية وتمييز. وعندما يزداد العنف في المجتمع، تتضرر النساء والفئات المهمشة أكثر فأكثر». وتوضح أن «هناك شعوراً بانعدام الأمان في المجتمع، الأمر الذي يؤثر على النساء بنسبة أكبر، إذ يعانين من جراء التضييق على حريتهن وحقهن في تقرير مصائرهن». وتقول عنبتاوي: «ركزنا عملنا على جوانب مغيبة وسلطنا الضوء على ظاهرة العنف والقتل، وعملنا على زيادة نسبة الوعي في محاولة للحدّ من ارتفاع نسبة العنف التي تتحمل مسؤوليته السلطات الإسرائيلية والمجتمع العربي الذكوري». تضيف: «حاولنا الضغط على الشرطة الإسرائيلية والقضاء للكشف عن معلومات تتعلق بالنساء العربيات، وقد قتلت 58 امرأة عربية خلال عام ونصف العام. إلا أنهما رفضا التعاون وتزويدنا بأي معلومات. وقدمنا التماسا للمحكمة ضد الشرطة والقضاء حتى تمكنا مؤخراً من الحصول على معلومات جزئية عن 17 حالة من أصل 58، الأمر الذي يعد إنجازاً على اعتبار أننا وضعنا السلطات الرسمية تحت المساءلة». وتختتم عنبتاوي حديثها قائلة إن «المجتمع يميز ضد النساء ويعنفهن كونه ذكوري. في هذا الإطار، عملنا على إطلاق حملات توعوية، ويجب أن يكون هناك تغيير جوهري في مجتمعنا». كما تشدد على ضرورة مناصرة الرجال لحقوق المرأة.

يواجهن التمييز (أحمد غرابلي/ فرانس برس)

بعض النساء يرفعن الصوت (أحمد غرابلي/ فرانس برس)

رفض شعبي لهدم أحياء شرقي القاهرة

هذه المرة، حان دور هدم الحيين السادس والسابع غرب مدينة نصر بالمنطقة الشرقية في محافظة القاهرة بحجة التطوير، الأمر الذي يرفضه الأهالي

القاهرة ـ العربي الجديد

بين ليلة وضحاها، قرّر نائب محافظ القاهرة للمنطقة الشرقية إبراهيم صابر هدم منطقة الحيين السادس والسابع غرب مدينة نصر بالمنطقة الشرقية في محافظة القاهرة، بهدف بناء أبراج جديدة على أن يتم تعويض الأهالي. قرار أغضب السكان وخصوصاً أنه لم يكن متوقعاً أو لم يتم التمهيد له. في هذا السياق، أشارت رئيسة حي غرب مدينة نصر مرفت مطر إلى أن المنطقة المقررة إزالتها بمدينة نصر تقع بداية من قسم ثاني مدينة نصر حتى شارع خليفة الظافر وصولاً إلى محور جيهان السادات، مشيرة إلى حصر 4500 وحدة سكنية ومحل تمهيداً لإزالتها لتعارضها مع مشروع التطوير. ولتبرير المخطط، تطرقت إلى رصد المحافظة عدداً كبيراً من العقارات الآيلة للسقوط بالمنطقة، ما استدعى إعادة تخطيط المنطقة بالكامل لتضاهي أعمال التطوير الجارية التي تشهدها العاصمة القاهرة.

والبدائل المطروحة هي إما دفع تعويضات لأصحاب الأملاك في حال طلبوا ذلك، أو تأمين شقق بديلة لهم إلى حين الانتهاء من عملية التطوير وعودتهم مرة أخرى إلى بيوتهم بعد تحويلها إلى أبراج سكنية، أو تقليم إلى وحدات أخرى ضمن مشاريع الحكومة الخاصة مع دفع فارق السعر نقداً، أو الانتقال إلى أحد المشاريع المخصصة لسكان العشوائيات.

ومدينة نصر هي أحد أحياء القاهرة الحديثة نسبياً، وقد أنشئت امتداداً لحي مصر الجديدة عقب ثورة يوليو/ تموز 1952، وتقسّم إلى حيّين اثنين هما «حي شرق» و«حي غرب» مدينة نصر، ثم إلى عدة شياخات أصغر لكبر مساحتها. كما تعدّ مدينة نصر أكبر أحياء القاهرة من حيث المساحة، وتمتد على مساحة تقارب 250 كيلومتراً مربعاً من إجمالي مساحة العاصمة البالغة 1445 كيلومتراً مربعاً.

وبدأ التعمير في منطقة مدينة نصر طبقاً للقرار الجمهوري للرئيس الراحل جمال عبد الناصر، والصادر في نهاية خمسينيات القرن الماضي لاستيعاب التوسّع العمراني بعيداً عن المناطق الزراعية. لذلك، اتجهت أنظار الدولة إلى التعمير شرقاً في منطقة صحراء مدينة نصر، وتم تخطيطها لتكون منطقة شرق صحراء العباسية منطقة متكاملة ذات أبعاد حضارية شاملة.

ويتكرّر سيناريو الهدم والتطوير في البلاد وسبق أن طبّقه النظام المصري الحالي في عدد من الأحياء العشوائية بهدف التطوير، لكن لم يتوقع أحد أن تسري مثل تلك السيناريوهات على مناطق سكنية مأهولة وآمنة ومخططة وقد الحقت بها جميع الخدمات والمرافق، ولا تصنف بأي حال من الأحوال بالعشوائيات.

وفور الإعلان عن القرار، أطلق الأهالي وأصحاب الأملاك صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي واستخدموا وسم «لا لإزالة الحيين السادس والسابع»، تعبيراً عن رفضهم القرار وبالتالي إخلاء منازلهم. ويقول أحد السكان إن الحي السادس عبارة عن عمارات أو «بلوكات» مكونة من أربع طبقات بنتها المحافظة وباعتها للناس قبل نحو خمسين عاماً. بالتالي، فإن تلك العمارات ليست متهالكة أو آيلة للسقوط وإلا لصدرت قرارات سابقة في هذا الإطار.

المحافظة على تحويل المنازل في الطوابق الأولى إلى محال تجارية، ودفع مواطنون المبالغ المالية التي حددتها المحافظة بهدف قوننة أوضاعهم في مقابل تحويلها من سكنية إلى تجارية، وإصدار التراخيص طبقاً لذلك.

وأعلن عدد من السكان عزمهم على اتخاذ خطوات قانونية تتمثّل في رفع شكاوى لدى مجلس الوزراء ورئاسة الجمهورية، ورفع دعوى قضائية للطعن في قرار محافظة القاهرة. وفي وقت تقول المحافظة إن البلوكات قديمة ومتهالكة، الأمر الذي يستلزم خطة لتطوير المنطقة، يؤكد الأهالي أنّ مخطط التطوير يأتي من منطلق وقوع الحيين السادس والسابع في مسار مونوريل العاصمة الإدارية الجديدة. ففي عام 2020، انطلق مشروع مونوريل العاصمة الإدارية الجديدة ويبدأ من محطة الاستاد بمدينة نصر، حيث تتكامل خدمة نقل الركاب مع الخط الثالث للمترو، ثم يمتد حتى يصل إلى العاصمة الإدارية الجديدة ليتكامل مع القطار الكهربائي (LRT) بمحطة الفنون بالعاصمة الإدارية الجديدة.

ومن المقرر أن تتضمن محطات المونوريل: الاستاد، هشام بركات، نوري خطاب، الحي السابع، المنطقة الحرة، المشير طنطاوي، كايرو فيستيفال، الشويفات، المستشفى الجوي، حي النرجس، محمد نجيب، الجامعة الأميركية، إعمار، ميدان النافورة، البحرة، الدائري الأوسطي، محمد بن زايد، الدائري الإقليمي، فندق المأسة، حي الوزارات، والعاصمة الإدارية. وبحسب وزارة النقل، من المخطط افتتاح قطاع المونوريل الأول من العاصمة الإدارية الجديدة وحتى محطة مسجد المشير بطول حوالي 45 كيلومتراً في نهاية مايو/ أيار المقبل.

> تم حصر 4500 وحدة سكنية ومحل لإزالتها لتعارضها مع التطوير

> أعلن سكان عزمهم على اتخاذ خطوات قانونية تتمثّل في رفع شكاوى

تكثر سيناريوهات هدم الأحياء في القاهرة (محمود شاهين/ Getty)

قشرة بيضاء أمام مبنى الكابيتول

ثلوج واشنطن

برهة سلام لسياسة أميركا

توحي مشاهد الثلوج البيضاء التي غطّت العاصمة الأميركية واشنطن، في الأيام الأولى للعام الجديد، بسلام سياسي مؤقت يرتبط، في معادلة تعكس بعض السخرية، بالانخفاض الحتمي لإيقاع الحركة السياسية في مقر الرئاسة بالبيت الأبيض، ومبنى الكونغرس (البرلمان) وباقي المنشآت الرسمية.

وإلى المقار الفيدرالية، أغلق تساقط الثلوج بسماكة تتراوح بين 12 و25 سنتيمتراً المدارس، وأوقف حركة الحافلات، وتسبب في اضطرابات بالرحلات البرية والجوية. علماً أن برنامج الرحلات الجوية تحديداً كان تأثر سلباً في الأسابيع الأخيرة، بارتفاع عدد الإصابات بفيروس كورونا، بعد ظهور متحوّر «أوميكرون»، في نهاية نوفمبر/كانون الثاني الماضي. وانقطعت الكهرباء عن آلاف المنازل في فرجينيا وولاية مريلاند المجاورة، بعدما تعطلت شبكات الربط لأسباب مختلفة، بينها سقوط أشجار على خطوط التوتر العالي. ودعت رئيسة بلدية واشنطن، موريال باوزر، السكان، إلى ملازمة منازلهم، وخاطبتهم بالقول: «إذا لم يكن الأمر ضرورياً ابقوا في منازلكم، ولا تسلكوا الطرقات».

وكان الرئيس الأميركي جو بايدن واجه نفس العاصفة الثلجية لدى عودته إلى واشنطن، بعدما أمضى إجازة لأيام في ولاية ديلاوير (شرق). وبقيت الطائرة الرئاسية 30 دقيقة على مدرج المطار في انتظار إزالة العاملين الجليد، ثم سلك الموكب الرئاسي الطريق ببطء شديد إلى البيت الأبيض.

(العربي الجديد)

(الصور: فرانس برس، الأناضول، Getty)

الرئيس الأميركي جو بايدن شق طريقه بصعوبة

يصنعان رجل ثلج

تتمتع بالتزحلق على الثلج

إعلامية داخل حديقة البيت الأبيض

على الطريق الثلجية

ينقل طرود بريد وسط العاصفة